ولو اوضح وهشم في موضعين وهشم فاتصل الهشم بينهما
في الباطن فوجهان احدهما هاشمة واحدة لاتصال الكسر
والصحيح من قول النووي في اصل الروضة انهما هاشمتان
ومنها الهاشمة وهي التي تهشم العظم بكسرة ومنها المنقلة
وهي التي تنقل العظم من موضع الى موضع ويقال في التي تكسر حتى
يخرج منها عظام رقاق فيها خمس عشرة ومنها المأمومة
وهي التي تبلغ خريطة الدماغ فيها ثلث الدية ومنها الدامغة
معه ما لا عين لها قاله الجوهري وهي من قولهم دمعت العين
تدمع دمعا وهي التي تخرقها اي تخرق الخريطة وتصل الى الدماغ
ففيها كذلك على الصحيح فان اوضح واجد وهشم اخر
ونقل بعيرة وام رابع لزم الاول القصاص او خمس من الابل على
الثاني خمس والثالث خمس وعلى الرابع ما بين المنقلة والمأمومة
وهي ثمانية عشر بعيرا وثلث بعير ولو فرق خامس خريطة
الدماغ وجب عليه تمام الدية كما في اصل الروضة عن التهذيب
واما جراحات البدن فليس في ايضاح عظامه وهشمها شيء
مقدر لكن في الجايفة وهي الجراحة الواصلة الى الجوف من البطن او
الصدر او نقرة النحر او الخاصرة او الورك والعجان الى
السرج اسم لما بين حلقة الدبر والخصيتين او الجراحة النافذة
الى الحلق من القفا او الجانب المقبل من الرقبة والنافذة من
العانة الى المثانة فيها كلها جايفة ففيها ثلث الدية وصاحب
من غير المذكور ومده الى الجوف جايفة وحكومة كما اذا وضع
السكين على الخد او الكتف وجرها الى البطن ولو خرز ابرة
في راس رجل حتى انتهت الى العظم فرفعها فوضعه على
المذهب وبه قطع الجمهور وفي التي قولين حكومة في الحديد
قال الرافعي والقروح هي العظم المتصل بين المنكب وقعرة
النحر نص الشافعي رضي الله عنه في اختلاف الحديث وغيره ان
فيه جملا وفي الام وغيره حكومة فان قيل ما معنا الحكومة

قلنا

قلنا هي جزء من الدية نسبة اليها نسبة ما ينقصه الجناية من
قيمه المجني عليه بتقدير المتقوم وذلك ان يذكر المجني عليه
بصفاته التي هو عليها وينظر كم نقص باعتبار الجناية من
قيمته فان قوم بعشرين دون الجناية وسبعة بعد الجناية
والتفاوت عشر صحة عشر الدية وصار العبد اصل الحر في
الجنايات التي لا تقدر ارشها كما ان الحر اصل العبد وفي
الجنايات التي تقدر ارشها ولو اقر الصبي بعد بلوغه
انه في حال صغره اتلف مال انسان حرمه او قتل او سرق لزمه
قصاص ولا حد فيلزمه غرامة المال ودية القتل وقيمة
المسروق كما لو ثبت بالبينة هكذا ذكره السبكي في شرحه
لمنهاج النووي واما الاسنان ففي كل سن مع احتمالها خمس
من الابل سوى الثنايا والرباعيات والضواحك والانياب
والصدور ففي مجموعها مايه وستون بعيرا وغالب عددها
اثنان وثلاثون منها اربع ثنايا وهي مقدم الفم اثنان اعلا
واثنان اسفل يتم يليهما الى داخل الفم اربع من الاعلا واربع
من الاسفل يقال لها الرباعيات ثم اربع ضواحك ثم اربع
انياب ثم اربع نواجذ واثنا عشر ضرسا تسمى الطواحن
كما قاله الرافعي قال صاحب المهمات وما ذكره الرافعي في ان
الاضراس اخر الفم من داخله ليس كذلك بل النواجذ هي اخر
الاسنان ولو جاوزت الاسنان العدد المذكور وهو الغالب
جاز الارش لاطلاق الخبر والحكومة فيها وجهان
ولو قلع سن من لم يثغر انتظر عودها فان مات الصبي قبل
الثغور ففي وجوب الارش وجهان قال الرافعي اقواهما
على ما قاله القاضي ان لا وعين عدم الوجوب ترخالف
في البحر فجعل الوجهين قولين وتابعه النووي في الروضة
في المنهاج عليه القاعدة التاسعة المجني عليه يقدم
بالجناية على الميت فهن المسئلة وهي ما اذا جني العبد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)